معجم مصنفات القرآن

لعلي شواخ

حسني عبد الرحمن الشيمي

أستاذ مساعد في قسم المكتبات والمعلومات
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

شواخ، علي/معجم مصنفات القرآن الكريم ـــ ط١ ـــ الرياض: دار الرفاعي؛ ١٤٠٣هـ ـــ ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣، ١٩٨٤م.ـــ ٤جـ.

تستند المعالجة التي نقدمها لكتاب «معجم مصنفات القرآن الكريم» الذي أعده الدكتور علي شواخ إسحاق[١] إلى وجهة نظر ببليوجرافية، بمعنى أنها تمثل إلى حد كبير تطبيق مقاييس ذلك النوع من الدراسة الذي يعنى بالأوعية (الكتب وغيرها من حوامل المعرفة والمعلومات) وهي دراسة يمكن اعتبارها من أهم القطاعات في دراسات المكتبات والمعلومات بصفة عامة. وتجيء طبيعة المعالجة ملابسة لطبيعة الكتاب الذي يعد أداة أو مرجعاً ببليوجرافياً، كما سنتبين ذلك إن شاء الله.

وفي ضوء ذلك نتناول مكان الكتاب من الأنواع المرجعية من خلال مناقشة «التسمية» ثم نتعرض لسعة المرجع أو تغطيته، وبعد ذلك نتوقف عند التنظيم الذي اتخذه، ثم نتطرق لمصادر المعلومات عن المادة المرجعية والمادة المرجعية ذاتها بعد ذلك، وأخيراً نقدم ما يعتبر أسساً عامة للأعمال المرجعية والببليوجرافيه.

المسميات ودلالاتها:

يبدو أن استخدام كلمة «معجم» عندنا أهل العربية قد تجاوز الدلالة على القواميس اللغوية كما أثبتتها تلك القواميس[٢]، إلى أنواع أخرى من المراجع، فنجد الكلمة تطلق على المراجع التي تهتم بالتعريف بالمشاهير أو الأعلام، كما نجدها تطلق كذلك على المراجع الجغرافية التي تعطي معلومات عن البلدان والمدن وغيرها، ويجيء كتابنا الحالي لينضم إلى تلك المراجع التي تهتم بتجميع معلومات حول الكتب، وعلى ذلك فإنه يدخل في الببليوجرافيات، ودون الدخول في تفصيلات هذه الأخيرة، فمما لا شك فيه أنه ـــ أي الكتاب الحالي ـــ ينتمي إلى القوائم الببليوجرافية الموضوعية. حيث تحدد الهدف من الكتاب ونطاقه بموضوع رئيسي هو «القرآن الكريم».

والتساؤل الذي تطرحه هذه الملاحظة، والذي نقدمه لدارسي المراجع والمهتمين بقضايا الأوعية بصفة عامة هو: أليس من الأجدر والأجدى أن يكون هناك تحديد للدلالات الاصطلاحية للألفاظ المستخدمة في المجال من جانب، وحرص على التطابق بين تلك الدلالات ومحتوى المراجع التي تتخذ مسمياتها من جانب آخر؟

ومن وجهة نظر كاتب هذا المقال وخبرته المتواضعة فإن مُعدّ المرجع سواء كان ببليوجرافياً أو غيره من الأنواع المرجعية لا ينبغي أن يطلق لنفسه العنان في اختيار العناوين التي تروقه، فطبيعة المراجع ودورها تجعلها محكومة باعتبار أساسي هو تيسير الوصول إلى وحدات المعلومات المتضمنة فيها، ومما يحقق ذلك أو يسهم في تحقيقه أن تكون المسميات واضحة الدلالة على المحتوى. ومعدّو المراجع في هذا مطالبون بألا يسلكوا ذات الطريق الذي يسلكه بعض مؤلفي الكتب العامة حين يخضعون لاعتبارات الرقابة أو السوق أو تفضيل الرمزية... الخ في اختيار عناوين ما ينشر لهم من كتب.

مدى سعة المرجع أو شموليته:

كان طموح العمل الذي بين أيدينا واسعاً بدرجة يصعب ـــ إن لم يستحل ـــ على جهد (معظمه فردي)أن يحققه، وحسناً فعل مُعدّ المرجع حين تخفف نسبياً من الإطار الواسع الذي عمل على جمع مادته من خلاله قائلاً : «**جاء هذا المعجم للمصنفات القرآنية فهرساً شاملاً لأكثر ما كتب عن القرآن المبين منذ القرن الأول الهجري وحتى العام الهجري الثالث من القرن الخامس عشر..**»[٣] ثم يعود قائلاً «كل ماعثرنا عليه من المصنفات التي كتبت عن القرآن الكريم المطبوع منها والمخطوط في جميع بلاد العالم وفي كل اللغات»[٤]. وهذا ادعاء فضفاض لا نجد له سنداً في مادة الكتاب، فكان الأولى بالجامع أن يقلل من غلوائه حتى نصدقه في الأقل، ومع تقديرنا لما أعرب عنه صاحب العمل من إحساس بترامي أطراف مجال العمل وإشفاقه من ضخامة ما يتطلبه، فإننا نحسب ـــ ونرجو أن نكون في ذلك على خطأ ـــ أن المؤلف لم

يستثمر هذا الإحساس استثماراً كافياً، فلا يخفى على من يلج هذا المجال أن نضوج العمل الببليوجرافي يقاس بمدى التحديد الدقيق والملائم لتغطية العمل أو سعته، وأن الاتجاه نحو آفاق بعيدة في السعة دون أن تؤيدها إمكانات بشرية أو مؤسسية (أي جهد المؤسسات والهيئات) يمثل واحدة من الثغرات الجوهرية في كثير من الأعمال الببليوجرافية في اللغة العربية، ولسنا في حاجة إلى القول بأن الهوة بين سعة التغطية من جانب، والإمكانات القائمة على موضوع العمل أو المتوفرة له من جانب آخر، تؤدي إلى فقدان السيطرة على مجال العمل أو إحكامه سواء من حيث تقصي مفردات الأوعية أو استيفاء البيانات الخاصة بها[٥].

تنظيم المرجع :

تم ترتيب جسم المرجع أو محتواه الرئيسي على أساس موضوعي، تتتابع فيه الموضوعات حسب أسبقية حروف الهجاء التي تمثلها رؤوسها على النحو التالي:

آي القرآن، أحرف القرآن، أحكام القرآن، أسباب النزول، إعجاز القرآن وبلاغته، تجويد القرآن، ترجمة القرآن، تفسير القرآن، دراسات قرآنية[٦] ، رسم القرآن، غريب القرآن، فضائل القرآن، قراءات القرآن، المحكم والمتشابه، معاني القرآن، الناسخ والمنسوخ، لغات القرآن، الوجوه والنظائر.

ورتبت الكتب بعناوينها حسب الحروف الهجائية داخل هذه الموضوعات.

أدوات التنظيم المساعد أو الكشافات:

لا يمكن إنكار أن صاحب العمل قد عكف على توفير عدد كبير نسبياً من الكشافات شغلت حجماً كبيراً أيضاً من الجسم المادي لمجلداته الأربعة (إجمالي عدد صفحات الكتاب ١٥٨٨ ص منها ٤٦٢ ص كشافات، أي أن الأخيرة تقارب ٣٠٪ منه)، إلا أن هذا الجهد الكبير قد شابته عيوب، بعضها في الواقع عيوب جوهرية نتناولها حسب أهميتها وترابطها على النحو التالي:

أ ـــ كشافات العناوين (أو ما سماه المؤلف كذلك) في الأجزاء الأربعة للكتاب لا تنتمي إلى الكشافات بصلة حقيقية، فقد جاءت أشبه بقائمة محتويات مفصلة، وعلة ذلك تكمن في أن العناوين وردت (في الكشاف) بنفس الترتيب الذي وردت به في سياق الكتاب، ومن ثم افتقد هذا (الكشاف) سبب وجوده، ذلك أن دور الكشاف يتركز في مساعدة المستفيد على الوصول إلى بغيته من خلال ترتيب هجائي موحد، ولا يغير قيام المؤلف بالترتيب الهجائي للعناوين تحت موضوعات الكتاب من هذه الحقيقة، إذ إن المزج الكامل للعناوين على أساس ترتيب هجائي موحد بغض النظر عن الموضوعات التابعة لها، هو الكفيل بجعل (الكشاف) كشافاً حقيقياً للعناوين.

(ب) وتنطبق الملاحظة السابقة على الكشافين الرابع والخامس (كشاف المطبوع وكشاف المخطوط)، إذا سار هذان الكشافان على ذات النمط من السرد المتتابع لعناوين الكتب بترتيبها الذي وردت به في الكتاب مع فارق غير ذى أهمية يتمثل في عزل المخطوط منها عن المطبوع، والحقيقة أننا نرى أن هذين الكشافين يمثلان تكراراً لا مبرر له، وإذا كان إبراز أن الكتاب مخطوط أو مطبوع له أهمية، فإن ذلك يمكن تحقيقه داخل كشاف العناوين بإضافة رمز مميز لأحد النوعين، كأن يضاف حرف الخاء إلى عناوين المخطوطات، ومن البدهي أن يدرك المستفيد أن بقية الكتب مطبوعات.

(جـ) لا أدري ما الذي حدا بالمؤلف لجعل كل جزء من الكتاب مستقلاً بكشافاته، مع أن مراجعة تاريخ النشر لكل جزء توضح أن أجزاءه جميعاً صدرت في سنة واحدة، باستثناء الجزء الأول الذي صدر في السنة السابقة على صدور الأجزاء الأخرى. والحقيقة أن تفريق الكشافات بهذا الأسلوب قد أفقد هذه الأداة قدراً كبيراً من خاصيتها الجوهرية في تيسير تحديد المعلومات وسرعة الوصول إليها، وتبيان ذلك أن المستفسر عما ألفه كاتب معين يحتاج إلى مراجعة الكشافات الأربعة للمؤلفين والموزعة على أجزاء الكتاب، وينسحب ذلك على حالة البحث عن عنوان ما، وبخاصة إذا لم يستطع المستفيد أن يحدد موضوع الكتاب، أو اختلف تقديره للموضوع الذي ينتمي إليه الكتاب عن تقدير صاحب الكتاب الذي بين أيدينا..

وربما لمس الدكتور علي شواخ بنفسه أن معظم ما اطلع عليه من كتب مرجعية (إن لم يكن كلها) تسير على اعتبار الكشافات بمختلف أنواعها أداة موحدة، بصرف النظر عن تعدد ما تكشف من أجزاء أو مجلدات العمل الواحد.

(د) لم يتخذ الكتاب قاعدة موحدة في طريقة كتابته لأسماء المؤلفين داخل كشافاتهم، فأحياناً يأتي بالاسم مقلوباً (تقديماً للمقطع الأشهر من الاسم) مثل: السبكي: علي عبد الكافي (رقم ٣٥١) وعلى عكس ذلك: زين الدين العراقي (رقم ٦٨) وفي حالات أخرى يكتفي في هذا الكشاف من اسم المؤلف باسم الشهرة فقط مثل: الرعيني (رقم ٤٩١) والرماني (رقم ٣٩٢) في حين يرد الاسم كاملاً في الحالات الأخرى مثل: زكريا بن محمد الأنصاري السبكي (رقم٣٢٣) وعبد القاهر بن طاهر البغدادي (رقم ٢٩).

وأقرب الظن أن ذلك جاء نتيجة اعتماد معدّ الكتاب على الصيغ في شكلها الذي أوردته المصادر التي اعتمد عليها، وبطبيعة الحال فإن هذا يمثل أحد عيوب العمل الببليوجرافي غير المباشر، أي

استقاء البيانات دون الاطلاع المباشر على الكتب التي تدور حولها تلك البيانات.

لكن يبقى أن الكشافات جانب أساسي في العمل، وأن إعدادها يقتضي بلا جدال توحيد الصيغ المستخدمة في تعاملنا مع الأسماء خصوصاً أن الكشافات هنا خالية من الإحالات التي تربط الصيغ الخاصة باسم واحد في حالة تعددها، وقد أسفت لافتقاد الدقة في الكشاف عندما وجدت أحد الأسماء يرد في الكشاف بصيغة تختلف عن الصيغة التي وردت داخل الكتاب، فقد ورد اسم مصاغ بـ (عائشة بنت الشاطىء) في الكشاف ليحدد للمستفيد رقم ٢٤١ فيجد كتاب: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق تأليف بنت الشاطىء، عائشة عبد الرحمن، وإني أستبعد بصدق ألا يكون مؤلف الكتاب على بينة من أن بنت الشاطىء هو اسم مستعار تضعه المؤلفة على كثير من كتبها بينما اسمها الحقيقي هو عائشة عبد الرحمن، ومن ثم فإن تركيب الاسم بالصيغة التي جاءت به في الكشاف لا يفيد الباحث ـــ خاصة إذا كان من الجيل الجديد ـــ إذا حاول البحث بأحد الاسمين، هذا فضلاً عن أن الصيغة المذكورة خليط من الاسم الحقيقي والاسم المستعار.

(هـ) الملاحظة التي نقدمها أخيراً فيما يتصل بالتنظيم ذات صلة وثيقة بسابقتها، ذلك أنه رغم تعدد الكشافات في الكتاب، فإني حاولت العثور على مكان فيها للمؤلفين المشاركين والمحققين وغيرهما من الذين يشتركون ـــ فكراً ـــ في العمل فلم أعثر على شيء، مما يعني أنه قد تم إغفال هذه الفئات، رغم أن النساخ حظوا بكشاف خاص بهم، ولسنا في حاجة إلى توضيح مسؤولية المؤلف المشارك أو المحقق أو المشرف أو غيرهم من الفئات التي تسهم في محتوى العمل وخروجه إلى النور..

وعلى أي حال فإن هذه الفئات إضافة إلى المؤلفين ينبغي أن يضمها كشاف واحد هو كشاف المؤلفين، وإذا آثرنا أن نبين طبيعة عمل كل منهم فإنه يمكن إضافة رمز ينص عليه لتحقيق ذلك الهدف.

مصادر المعلومات في المرجع:

المقصود بمصادر المعلومات هنا تلك المصادر التي استقى منها صاحب العمل معلوماته عن الكتب التي رصدها، وقد كان من الطبيعي أن تجيء مصادر المعلومات كثيرة التعدد والتنوع نظراً للإطار الشديد الاتساع ـــ كما تبين لنا من قبل في مدى السعة ـــ الذي استهدف الكتاب تغطيته، فتراوحت تلك المصادر بين الكتب ذاتها، وبين ما كتب عنها في كتب أخرى (الفهارس والأدوات الببليوجرافية) أو المؤسسات التي تعنى بالكتب كالمكتبات والمراكز العلمية. ولنستعرض هذه المصادر كما أوردها المؤلف موزعة على الكتب التي تم رصدها على النحو التالي:

«قسم (من الكتب) لم أقف عليه، ولم أعرف إن كان مطبوعاً أو مخطوطاً، وإنما أذكر المصادر التي ذكرته وهذا قليل.

وقسم يتناول المطبوع من علوم القرآن وبحوثه، وهذا كان حصره سهلاً ممتنعاً فقد اعتمدت معجم المطبوعات لسيركيس... ثم أكملت البحث عن المطبوع منذ ذلك التاريخ، وذلك عن طريق جمع النشرات السنوية التي تصدرها دور النشر، وتتبع المجلات المختصة بالتصنيف والفهرسة [؟] والمجلات الدورية والشهرية والصحف اليومية بجهد مضن ومستمر.

كذلك تم رصد أغلب مايوجد في المكتبات الكبيرة والصغيرة العامة والخاصة من مكتبات الجامعات إلى مكتبات الأفراد، مروراً بمكتبات المراكز الثقافية والمؤسسات العلمية .

أما المطبوعات الأجنبية، فقد تم إحصاء ما فيها من المصنفات في علوم القرآن وبحوثه عن طريق المراسلة والجهد الشخصي لمن نكلفهم»[٧].

والحقيقة أن هذه الفقرة التي نقلناها عن مقدمة الكتاب تضع أيدينا ـــ مرة أخرى ـــ على الداء العضال الذي يعتري معظم أعمالنا الببليوجرافيه، وأقصد بذلك اعتماد تلك الأعمال في إنجازها إلى حد كبير على المصادر الثانوية، أي أن كثيراً مما ترصده تقرأ عنه ولا تقرأ منه إن جاز التعبير، مما يؤثر بالسلب على محتوى العمل ودرجة الثقة في بياناته، فضلاً عن التفاوت في البيانات المعطاة كما سنتبين ـــ إن شاء الله ـــ في الفقرة التالية:

المادة المرجعيـة :

يمكن للمطّلع على «المرجع» الذي بين أيدينا أن يلاحظ التفاوت الكبير فيما يرد من بيانات بين مادة مرجعية[٨] وأخرى، وإذا كان من حق صاحبه علينا أن نذكر له إقراره بأنه لم يستطع اتباع خطة ثابتة في عرض أسماء [عناوين] المخطوطات بالنظر إلى تفاوت المعلومات المتوفرة لديه أو بتعبيره هو «إنما هي البضاعة التي نحصل عليها، فما وصل إلينا من مادة علمية عرضناه...» فإن من الحق أيضاً أن نقرر أن هذا التفاوت لم يقتصر على المخطوطات فحسب، وإنما شمل الكتب المطبوعة كذلك، وهو أمر لا يمكن ـــ موضوعياً ـــ قبوله، حيث إن الوصول إلى هذه النوعية ميسر إلى حد كبير، والعجيب أن هذا التفاوت فيما يكتب عن الكتب المطبوعة لا يعود بالضرورة إلى نقص المعلومات أو البيانات، وإنما قد يرجع إلى وفرة في البيانات «الجاهزة» يتم إلحاقها ببعض الكتب، وتكون النتيجة بيانات محدودة أو مقتضبة (اسم المؤلف، وعنوان الكتاب فقط) في بعض الحالات، بينما تحظى حالات أخرى ببيانات إضافية عن محتوى الكتاب، وأن للمؤلف كتباً أخرى تسرد عناوينها... الخ.

كما أن ترتيب البيانات أو تتابعها عن كل كتاب لا يخضع لتوحيد، حيث نجد بعض البيانات جاءت متوافقة مع قواعد الوصف الببليوجرافي كما يعرفها دارسو المكتبات، بينما جاءت البيانات الخاصة بكتب أخرى خلواً (من ناحية ترتيبها) من الالتزام بقواعد محددة، وإذا كان من اليسير استنتاج السبب في ذلك على اعتبار أن هذا الوضع انعكاس لما جاءت به مصادر المؤلف والتي أثرنا مشكلة «اللامباشرة» في كثير منها، فإن إعادة الترتيب في نسق موحد هو مسؤولية جوهرية في عمليات الإعداد المرجعي.

وبعد،

فإن الملاحظات التي أوردناها في هذا المقام لا تنصب على معجم مصنفات القرآن الكريم الذي أعده الدكتور علي شواخ إسحاق فحسب، وإنما الحقيقة أن معجمنا هذا أثار بعض المشكلات الملحة التي يعاني منها كثير من الأعمال الببليوجرافية (والأعمال المرجعية عموماً) في اللغة العربية، حيث لا يتوفر الحرص الكافي على الالتزام بالقواعد والأصول التي تعتبر ضرورية لكفاءة ــ إن لم يكن لوجود ــ هذه الأعمال. وفي هذا الصدد فإننا نجد لزاماً علينا الإشارة إلى رؤوس أقلام لمبادىء أو أسس الأعمال المرجعية والببليوجرافية كالتالي:

ــ يعتمد نجاح الأعمال المرجعية على جهد «الفريق» وليس جهد «الفرد» فذلك أمر يحتمه كم ونوع المعلومات المطلوبة، ويحتمه توزعها في أماكن متعددة، ويحتمه أيضاً القيام بالمتابعة والتحديث إلى ماشاء الله.

ضرورة إشراك نفر من المتخصصين في المكتبات والمعلومات، والمسألة ليست من قبيل الاختيار، كما أنها ليست من قبيل التحيز لتخصص أو إقحامه في جهود الإنتاج الفكرى، وإنما واقع الأمر أن كثيراً من فنيات الإعداد والتنظيم تمثل مسؤولية علمية وعملية لأصحاب ذلك التخصص، كما أنهم أقدر من غيرهم على تطبيق المعايير المعترف بها.

ــ التحديد الواضح لدائرة تغطية المرجع في ضوء الإمكانات البشرية والمادية المتاحة ومواجهة إغراء «الضخامة» أو طموح الإنجاز حتى يمكن إحكام العمل من جوانبه المختلفة.

ــ بالنسبة للببليوجرافيات فإن كاتب هذه السطور يلح على مطلب يعتبره أساسياً، ويتمثل ذلك في أن تكون القاعدة في إعداد هذه الببليوجرافيات هي المصادر المباشرة قدر الإمكان، أي أن نستقي بياناتنا ومعلوماتنا عن الكتب من الكتب ذاتها، وأن تكون الاستعانه بمصادر وسيطة أو ثانوية هي الاستثناء، وليعذرني القارىء في هذا الاستطراد حيث لجأ كثير من معدّي الببليوجرافيات إلى درجة كبيرة من «الاستسهال» والتهاون في الأخذ عما في أيديهم دون تحقيق أو تدقيق مما يستتبعه وجود أخطاء فادحة فيما يعدّون من أعمال.

إن خطورة هذا العمل، وضخامة الموضوع الذي يدور حوله، ثم التهيؤ الواضح للدكتور شواخ لتلقي الملاحظات والتعليقات كانت الدافع وراء كتابة هذه الصفحات، عسى أن تجد صدى لدى كل من يتصدى للأعمال المرجعية أو الببليوجرافية.

والله من وراء القصد.

الهـــوامش

(١) علي شواخ إسحاق الشعيبي، ولد في مدينة الرقة السورية سنة ١٩٤٧م أتم تعليمه الجامعي [في الآداب؟] ونال درجة الماجستير عن (ربيعة الرقي شاعر الرقة في العصر العباسي) والدكتوراه عن الإيجابية والسلبية في الشعر العربي بين الجاهلية والإسلام. راجع ج ٣ ص ٢٥٤ من الكتاب.

(٢) المعجم: ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف المعجم. راجع: المعجم الوسيط. ط٢. القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ص ٥٨٦.

(٣) إن عبارة «أكثر ما كتب» في دلالتها المنطقية تؤكد أن التجميع جزئي وليس كلياً. راجع ج ١ ص ١٥.

(٤) كذلك عبارة كل ماعثرنا عليه تؤكد الحقيقة السابقة رغم استخدام كلمة «كل»! راجع ج ١ ص ١٦.

(٥) يلاحظ أن العدد الكلي للعناوين التي اشتملها الكتاب في مجلداته الأربعة هي ٣٢٨١ عنواناً.

(٦) الحقيقة أن المؤلف قد أورد تحت هذا الرأس كتباً متنوعة يصعب أن يتوقع القارىء ورودها تحته مثل: الببليوكرافيا [؟] الموضوعية العربية (علوم الدين الإسلامي ــ علوم القرآن) رقم ١٩٤٠، وحواء المظلومة (من قصص القرآن) رقم ٢١٣، ودعاء ختم القرآن رقم ٢٠٣٦، وغيرها كثير..

(٧) لنا هنا ملاحظة عارضة حيث أشار صاحب الكتاب إلى تكليفه طالب علم نشيط بجمع ما في مكتبات تركيا لبضع سنين دون أن يذكر اسمه أو شيئاً عن مؤهله أو وظيفته إن كان له عمل، بينما بعد سطور معدودة في سياق شكره لمكتبة برمنجهام وأمينتها يذكر تلك الأمينة بالاسم لأنها قامت بتصوير بطاقات الفهرس المتعلقة بموضوع الكتاب. إن هذة المسألة لا تتعلق بالتفاوت في تقدير من عاونوا أو أسهموا فحسب وإنما تعد ذات أهمية في تحديد المعاونين في العمل ومدى كفاءتهم في تأديته، مما يمثل جانباً في قياس «موثوقية» العمل إن صح التعبير. راجع ج ١ ص ١٧.

(٨) يقصد هنا بالمادة المرجعية المعلومات والبيانات الواردة حول الكتاب المدرج ضمن «المعجم» وهي ما تمثل عناصر الوصف الببليوجرافي (اسم المؤلف/العنوان/الطبعة/مكان النشر/الناشر/تاريخ النشر.. الخ).